الصعود الهندي.. الفرص والتحديات

أ. رانيا سليمان سعد الدين

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

لم تعُد الهند مجرد دولة صاعدة، وإنما أصبحت إحدى القوى الدولية الكبرى المتنافسة على النفوذ العالمي، كما شرعت في تغيير سياستها الخارجية من الحياد والسلمية إلى الانخراط الفعلي في الأزمات العالمية، هذا فضلًا عن المناوشات العسكرية الحدودية التي تثور بين الحين والآخر مع الصين، ومن ثمَّ أصبح يُنظر إليها باعتبارها قوة عالمية، وفاعلا أساسيا في معادلات توازن القوى في القارة الآسيوية. ويعتمد ظهور الهند كقوة عالمية بالأساس على الدعم الأمريكي لها؛ لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بينما تشير بعض التقديرات إلى أن نيودلهي لديها مجموعة من المقومات الأساسية التي جعلتها تقف في مصاف الدول الكبرى، في ضوء موقعها الجغرافي المتميز، وثروتها البشرية الهائلة، فضلًا عن نموها الاقتصادي المتسارع، وقدراتها النووية والعسكرية المتقدمة.

ورغم توقعات الخبراء التي تؤكِّد أن الهند ستحظى بمكانة دولية كبرى، فإن الطريق أمام نيودلهي لا يزال طويلًا؛ نظرًا لوجود العديد من التحديات التي تعوق قدرتها في هذا الشأن، ومن ثمَّ يسلِّط المقال الضوء على فرص نجاح الهند في الصعود إلى مصاف القوى الدولية الكبرى، والتحديات التي تعوق مساعيها في هذا الصدد.

مقومات الصعود الهندي

إن الهند لديها تاريخ حافل في التعامُل مع الأزمات الاقتصادية والمالية الكبرى منذ استقلالها عام ١٩٤٧؛ مما مكّنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فضلًا عن وجود توقعات بتحقيقها مزيدا من التنمية الاقتصادية؛ وذلك لامتلاكها ثروة بشرية هائلة، فقد تخطى سكانها المليار نسمة، ومن المتوقَّع أن يرتفع إلى ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، كما تسعى نيودلهي إلى تعزيز دورها الدولي والإقليمي، من خلال الاستفادة من قوتها الاقتصادية والعسكرية ، ويتضح ذلك فيما يلي:

على الجانب الاقتصادي: بدأت في الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية المهمة، وعلى رأسها مجموعة البريكس؛ حيث كانت الهند من بين الدول التي انضمت إلى الاجتماع الوزاري الأول للمجموعة في عام ٢٠٠٦، بمشاركة كل من البرازيل وروسيا والصين، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام ٢٠١١، بهدف تشكيل

نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، وهو ما أضاف إلى قوة الهند الاقتصادية عالميًّا؛ حيث تشارك مجموعة البريكس بنسبة ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما دفع بعض المراقبين لتوقُّع ريادة كل من البرازيل والهند والصين وروسيا للاقتصاد العالمي خلال السنوات المُقبلة بدلًا من القوى الاقتصادية التقليدية المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلًا عن وجود بعض التوقُّعات بتحقيق الهند أكبر نمو اقتصادي عالمي؛ حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره بعنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي"، إلى احتمالية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الهندي خلال عام ٢٠٢١ إلى ١١,٥٪، ثم الصين بنسبة ٨,١٪، ثم ماليزيا بنسبة ٧٪، ثم الفلبين بنسبة ٦,٦٪.

على الجانب العسكري: تُعد الهند إحدى القوى النووية الكبرى في القارة الآسيوية؛ حيث أجرت أول تجربة نووية سلمية لها عام ١٩٧٤، ثم أعلنت رسميًّا امتلاكها لسلاح نووي عام ١٩٩٨، كما يحتل الجيش الهندي مكانة كبيرة بين جيوش العالم؛ حيث يُصنَّف في المرتبة الرابعة كأقوى جيش في العالم بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين، وفقًا لمؤشر جلوبال فاير باور (global fire power) لعام ٢٠٢١، وهي أيضًا رابع أكبر ميزانية دفاع عالميًّا، بعد كل من الولايات المتحدة والصين وبريطانيا، وتهدُف من ذلك إلى ردع باكستان عدوها التقليدي، دون الدخول في صراع فعلي معها، في حين يرى بعض المحللين أن الاهتمام الهندي بتعزيز القوة العسكرية ناتج عن مساعي الهند لدعم دورها الإقليمي والدولي، من خلال فرض سيطرتها في كل من جنوب آسيا والمحيط الهندي.

"تمتلك نيودلهي مجموعة من المقومات الأساسية التي جعلتها في مصاف القوى الكبرى، وعلى رأسها الموقع الجغرافي المتميز، وثروتها البشرية الهائلة، فضلًا عن نموها الاقتصادي المتسارع، وقدراتها النووية والعسكرية المتقدمة."

فرص الصعود الهندي

تسعى السياسة الخارجية الهندية إلى التواجد والتأثير في عالم متعدد الأقطاب، وهو ما يتضح في سعيها لتحقيق التوازن في علاقاتها مع القوى الكبرى من ناحية، والدول النامية من ناحية أخرى؛ حيث تتبع نيودلهي سياسة الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ لتجنب النزاعات والصراعات. وفي هذا الإطار، تعمل الهند على توطيد علاقاتها مع كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الانخراط في مناورات عسكرية مشتركة، فضلًا عن التعاون العسكري مع روسيا من خلال استيراد المُعدات العسكرية؛ لردع الصين وباكستان، خصوصًا بعد الإعلان عن مشروع الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني؛ لاعتباره تهديدًا جيوسياسيًّا لمصالحها في قارة آسيا.

وتُعد العلاقات الهندية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي بالأساس، إحدى الفرص المهمة التي تدفع نيودلهي لمصاف القوى الكبرى. فبالنسبة للعلاقات بين نيودلهي وواشنطن، فإن العلاقة بينهما تعتمد بالأساس على التعاون الأمني، في ضوء المصالح المشتركة بينهما في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، فضلًا عن حرص الهند

على الحفاظ على أمن وسلامة وارداتها من الطاقة في المحيط الهندي ، ويعتمد التعاون الأمني بين الجانبين على التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة ، كما تحتاج نيودلهي إلى تعزيز علاقاتها مع واشنطن لضمان تطوير التكنولوجيا النووية لديها، ورغبتها المستمرة في جذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية لدعم نموها الاقتصادي. هذا، وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من علاقاتها مع الهند في الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠؛ حيث تم استقطاب الأمريكيين من أصل هندي، من خلال اختيار "كامالا هاريس" ذات الأصول الهندية لتشغل منصب نائب الرئيس "جو بايدن"؛ ممّا دفع وسائل الإعلام الهندية لتوقُّع المزيد من التحسُّن في العلاقات بين البلدين.

وفيما يخص الاتحاد الأوروبي، تطورت العلاقات الهندية الأوروبية بصورة كبيرة في السنوات القليلة الأخيرة؛ فكلاهما يرغب في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن، وفي هذا الإطار، يلعب التعاون الاقتصادي دورًا رئيسًا في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ويعد الاتحاد الأوروبي شريكًا مميّزًا بالنسبة للهند؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية لتجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والهند، خلال عام ٢٠١٩، حوالي ٧٩,٥٩ مليار يورو، كما ارتفعت نسبة مساهمة استثمارات الاتحاد الأوروبي في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند لتصل الي ٢٢% (بما يُعادل ١٠ مليار يورو) في العام المالي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

> **"على الرغم من التوقعات بحصول الهند على مكانة دولية كبرى، فما زال الطريق أمامها طويلًا؛ لوجود العديد من التحديات التي تعوق قدرتها في هذا الشأن."**

كذلك يُشكِّل التعاون العسكري جزءًا مهمًا في العلاقات بين الطرفين، وخصوصًا فيما يتعلَّق باستيراد الهند للأسلحة الأوروبية المتطورة، ويتوافق الطرفان بشأن عدد من القضايا، أهمها الدور المحوري للأمم المتحدة، والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وتطوير النظام الدولي متعدد الأقطاب، فضلًا عن منع الانتشار النووي، وحماية البيئة، والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

تحديات الصعود الهندي

تواجه الهند عددًا من التحديات والعقبات أمام صعودها كقوة دولية، ومن أبرزها التزامها بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو ما قد يعيقها عن ممارسة دورها القيادي إقليميًّا، واعتماد اقتصادها على واردات الطاقة من الخارج؛ نتيجة ارتفاع حجم طلبها على الطاقة بسبب ارتفاع عدد سكانها، ووقوع نسبة كبيرة من سكان الهند تحت خط الفقر؛ ممّا قد يؤثِّر بالسلب على نموها الاقتصادي، إلى جانب عدم الاستقرار الداخلي؛ حيث لا تزال التظاهرات في ولاية هاريانا الملاصقة للعاصمة الهندية نيوديلهي مستمرة من قِبل المزارعين؛ اعتراضًا على قوانين الإصلاح الزراعي التي مرَّرتها الحكومة بموافقة أغلبية البرلمان في سبتمبر الماضي، فضلًا عن وجود حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، في ظل استمرار النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، إضافةً إلى التنافس الإقليمي بين الهند والصين على الموارد والنفوذ وتطوير السلاح النووي ، ويمكن توضيح مجالات التنافس بين الهند والصين فيما يلي:

- **النزاع الحدودي بين البلدين:**

ويتمثل في تشكيك الصين في ترسيم الحدود بين البلدين المحدد عام ١٩١٤ والمعروف بخط مكماهون ، بالإضافة إلى زعم الصين بأن ولاية أروناشال الحدودية شمال شرق الهند تعد جزءًا من الأراضي الصينية. وتجدر الإشارة إلى اتجاه العلاقات بين البلدين لاتخاذ منحنى عنيف؛ مع تجدد النزاعات الحدودية بينهما مؤخرًا؛ حيث اشتبكت القوات الهندية والصينية في منطقة لاداخ الحدودية، في أبريل ٢٠٢٠، ويعود سبب الخلاف بينهما إلى شروع الهند في بناء مشروعات بنية تحتية في إقليم "لاداخ" المتنازع عليه في أغسطس ٢٠١٩، ثم تطور الأمر إلى دعم الدولتين قواتهما الحدودية بدبابات وقوات عسكرية، فضلًا عن طائرات مروحية ومقاتلات جوية، وقد أسفرت المواجهات عن وقوع عدد من الإصابات من الطرفين، وبعد مفاوضات مطوَّلة توصَّل الجانبان إلى اتفاق بشأن سحب القوات تدريجيًّا؛ تمهيدًا لإنهاء المواجهة العسكرية بينهما.

أسباب تجدد الصراع الحدودي بين الهند والصين

- **النزاعات السياسية وتمثلت في عدة قضايا خلافية بين البلدين، من أبرزها:**

أ. رفض الهند للسياسة التدخلية الصينية في ولايتي جامو وكشمير الهنديتين، وإصدارها تأشيرات سفر صينية للمواطنين، فضلًا عن الدعم الصيني لباكستان، من خلال استثمار ما يُقارب ٦٠ مليار

دولار في مشروعات البنية التحتية تحت ما يُسمى بالممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC)، ضمن مشروعات مبادرة الحزام والطريق الصينية.

ب. النزاع حول إقليم التبت؛ بسبب إعلان الهند منحها حق اللجوء السياسي إلى "الدالاي لاما" وعدد من مواطني التبت.

جـ. تحفظ الهند بشأن العلاقات الصينية الباكستانية، بدايةً من توقيع الصين وباكستان لاتفاقية حدودية في مارس ١٩٦٣، وهو ما اعتبرته الهند وسيلة لتحجيم دورها في المنطقة.

د. علاقة الهند القوية بتايلاند، والتعاون مع ميانمار، خاصة في قطاعات الطاقة والتجارة، وذلك لمواجهة نفوذ الصين، وعلاقتها مع ماليزيا وسنغافورة.

هـ. تحفظ الهند إزاء التعاون بين الصين وبنجلاديش؛ لكون الأخيرة تعد المدخل إلى المنطقة الشمالية الشرقية المضطربة في الهند.

و. سعي الصين للحصول على نصيب أكبر في نيبال؛ للحد من نفوذ الهند، وذلك من خلال تقديم المساعدات في شكل قروض ميسرة، ومساعدات فنية، وتعهدها بتقديم مساعدات عسكرية للجيش النيبالي.

"تسعى الهند إلى تحقيق التواجد والتأثير في عالم متعدد الأقطاب، وتُعد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي بالأساس، إحدى الفرص المهمة التي تدفعها لمصاف القوى الكبرى."

- **التنافس حول المكانة الدولية والإقليمية**

وفي هذا الإطار، تتمحور أسباب النزاع بين الطرفين فيما يلي:

أ. تطلُّع الهند للحصول على مقعد دائم بالأمم المتحدة؛ مما يشكل تهديدًا للصين .

ب. سعى كلا البلدين إلى الحصول على النفوذ والسلطة في المنطقة، فضلًا عن التنافس على الأسواق الناشئة في العالم الثالث؛ حيث اعتمدت الهند على صادرات الخدمات، وكانت حصتها من الخدمات التجارية أكثر من الصين، في حين أن صادرات الصين من السلع أعلى بكثير من الهند .

جـ. التنازع بين الهند والصين حول تطوير السلاح النووي والصاروخي، ومخاوف كلا البلدين من أن تستخدم الأخرى هذا السلاح ضدها، خاصة أن معظم صادرات الصين من الأسلحة موجهة إلى عدد من الدول المجاورة للهند، مثل: باكستان وإيران وميانمار وبنجلاديش وتايلاند، وهو ما يمثِّل تهديدًا للهند .

د. التنافس بين البلدين على مصادر الطاقة، وخاصةً في كلٍ من جنوب ووسط آسيا؛ حيث تُعد منطقة جنوب آسيا منطقة مهمة جدًا في مُحيطها الإقليمي؛ نظرًا لموقعها الجغرافي، وكونها ممرًا لخطوط أنابيب نقل الطاقة في المنطقة، وبما أن الهند إحدى دول جنوب آسيا، فكان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الصين للاهتمام بهذه المنطقة للتأثير على نفوذها ، وفيما يخُص وسط آسيا؛ فهي من أكثر المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وتأتي أهميتها من قُربها جغرافيًّا من الصين، وبالتالي تعمل الهند على دعم نفوذها في هذه المنطقة للتأثير على النفوذ الصيني بها.

هـ. التنافس للسيطرة على طرق النقل في المحيط الهندي وميناء جوادر في باكستان، والذي يعد نقطة مهمة على طريق الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان.

و. التنافس على النفوذ والسيطرة في منطقة بحر الصين الجنوبي؛ حيث تحاول الصين فرض سيطرتها على تلك المنطقة، من خلال تطوير البنية التحتية، فضلًا عن بناء القواعد العسكرية، ممّا يُشعر الهند بالتهديد؛ لارتباط المنطقة بمصالح الأمن القومي الهندية.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول بأن الصعود الهندي متوقِّف في جانب منه على استمرار الخلاف بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث تستغل واشنطن نيودلهي في محاصرة بكين، وإعاقة نفوذها المتزايد سواء في القارة الآسيوية أو في العالم بصفة عامة؛ ممّا أدى إلى

"تواجه الهند عددًا من التحديات والعقبات أمام صعودها كقوة دولية، على رأسها استمرار نزاعها مع باكستان حول إقليم كشمير، إضافةً إلى التنافس مع الصين على الموارد والنفوذ وتطوير السلاح النووي."

تفاقُم الخلافات بين الهند والصين في الآونة الأخيرة. إلا أنه من ناحية أخرى، إذا تمكَّن البلدان من إنهاء خلافاتهما، خصوصًا أن لديهما العديد من المصالح المشتركة، ومنها إمكانية تعاونهما في مجال الطاقة، في ضوء سعيهما لإيجاد منافذ بديلة لاستيراد موارد الطاقة، فقد يؤثر ذلك على المكانة الدولية للهند، وعلى موازين القوى في النظام الدولي الجديد.